تلك اللقاءات) على علم، من طريق دافيد ايش ـ شالوم، بالاتصالات بين عميراف والفلسطينيين، فان يروشلمي يتعهد ان نشر نبأ تلك اللقاءات وذكر أعمال وأقوال ونشاطات الاشخاص التالية اسماؤهم، يجب ان يحظى بموافقة عميراف. والاشخاص هم: رئيس الحكومة والمقربون منه، كبار الموظفين وأعضاء الكنيست من الليكود. وفي حالة نشر أي نبأ فيه اشارة الى اسم احد هؤلاء، او اشارة الى منصبه، يجب الحصول على موافقة مسبقة وخطية بهذا الشأن من عميراف» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٩/١٩٨٧).

وعلى خلفية هذه الوثيقة، قال ايش ـ شالوم انه، على الرغم من اعلان عميراف، في اثناء اللقاءات، انه يقوم بذلك بمبادرة ذاتية، كان يمكن فهم ان رئيس الحكومة وعضوي الكنيست دان ميريدور وايهود اولمرت، كانوا على اطلاع على سر تلك اللقاءات، وحتى على صياغة مذكرة تفاهم مشتركة، اعلن فيها رجال م.ت.ف. موافقتهم على حكم ذاتي موسّع في الضفة الغربية، وعلى تحويل م.ت.ف. الى هيئة تمثيلية على غرار الوكالة اليهودية (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، نفى عضو هيئة تحرير صحيفة «الشعب» المقدسية، صلاح زحيكه، في المؤتمر الصحافي ذاته، والذي شارك في مسلسل اللقاءات مع عميراف، ان يكون هو وزملاؤه الفلسطينيون قد وافقوا على اقامة حكم ذاتي فلسطيني، بل اصروا على ان كل تسوية يجب ان تقوم على أساس اقامة دولة فلسطينية مستقلة (**هآرتس**، ٢٣/٩/١٩٨٧). وأضاف زحيكه ان عميراف اوضح لمحاوريه ان اسحق شامير معني بأن ينهي فترة ولايته في رئاسة الحكومة بانجاز سياسي ما. ونظراً لأنه لا يملك مبادرات سياسية مبلورة، فقد تعهد عميراف تقديم العون الى شامير في هذا المجال (**المصدر نفسه**).

تناقض في المضمون

لم يقتصر التناقض في المعلومات على ما تقدم، بل وصل الى حد اتهام عميراف لمحاوريه بتزييف الوثيقة التي قدمها أساساً للحوار. ففي تعقيبه على ما جاء في المؤتمر الصحافي الذي عقده عضو الكنيست شارلي بيطون ودافيد ايش ـ شالوم في القدس الشرقية، قال عميراف ان الوثيقة التي عرضها دافيد ايش ـ شالوم تحت عنوان «رؤوس اقلام لدفع المفاوضات قدماً بين الليكود و م.ت.ف. نحو تسوية مرحلية في الضفة الغربية من خلال الرغبة في التوصل الى معاهدة سلام بين الشعب اليهودي والشعب الفلسطيني»، هي تزييف قاطع. وأعرب عميراف عن أسفه «لأن الفلسطينيين الذين التقى بهم يتنكرون، الآن، للتفاهم الحقيقي الذي تم التوصل اليه معه، ويضطرون الى تزييف بنود تفاهم جديدة غير مقبولة منه، لا لسبب سوى حماية انفسهم من الرصاص الذي قد يلاحقهم، ويكلفهم ثمناً غالياً، بسبب استعدادهم للتوصل الى تسوية» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٩/١٩٨٧).

وكان رجل الاعمال دافيد ايش ـ شالوم وزّع، في مؤتمره الصحافي، نص مذكرتين عرضهما عميراف على محاوريه الفلسطينيين تحت العنوان المذكور اعلاه، تضمنت اولاهما المبادىء الأساسية التالية:

«١ ـ ان حق الفلسطينيين في البلد غير قابل للتجزئة.

«٢ ـ ان محاولات التسوية، التي لا ترتكز على اشراك الفلسطينيين في المفاوضات كشريك أساسي، أو التي لا تكون نتيجتها اقامة دولة فلسطينية مستقلة، هي محاولات محكوم عليها بالفشل.

«٣ ـ ان م.ت.ف. هي الممثل الرسمي والوحيد للشعب الفلسطيني في أية تسوية، ودونها لا فائدة من التوصل الى أية تسوية. ومن ناحية أخرى، لا فائدة من التوصل الى أية تسوية مع اسرائيل، دون الليكود.

«٤ ـ من خلال الافتراض ان المؤتمر الدولي لن يعقد، هناك امكان لمبادرة مضادة من جانب الليكود ازاء الفلسطينيين، اذا بدرت من جانبهم استجابة الى ذلك.

«٥ ـ تقام في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة، منطقة الادارة الفلسطينية الذاتية، وتكون عاصمة الادارة الفلسطينية في القدس الشرقية.

«٦ ـ ان التسوية المرحلية تضمن لاسرائيل الأمن وامكان الابقاء على المستوطنات في يهودا والسامرة بحجم محدود وثابت» (**المصدر نفسه**).